مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 02 ص.ص: 1147-1173

السياحة والعولمة

Tourism and globalization

بن تربة زينة، جامعة الجزائر 1- الجزائر zinabentria@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 27-10-2021 تاريخ قبول المقال: 30-10-2021

الملخص:

هناك ثمة نزاع عقائدي وسياسي واقتصادي وثقافي قائم يدور حول ظاهرة العولمة وسيطرة أدواتها على كل المجالات منها صناعة السياحة. فهناك اتجاهات ترفض بالكامل هذه الظاهرة، وبالتالي فهي تقف ضد مسار التاريخ ولا جدوى من موقفها هذا، وفي المقابل توجد اتجاهات ثانية تقبل العولمة دون تحفظات باعتبارها ضرورة حتمية لا مفر منها، وهي تتجاهل بالتالي السلبيات التي تتضمنها في طياتها، ويرى فريق آخر ضرورة محاولة فهم القوانين الحاكمة للعولمة، وهي تدرك سلفا أن العولمة عملية تاريخية يجب مسايرتها للاستفادة قدر الإمكان من ايجابياتها وتجنب ما أمكن من مخاطرها وهذا ما يجب فعلا العمل به.

الكلمات المفتاحية: العولمة، السياحة، علاقة العولمة بالسياحة.

Abstract:

There is an industry that has witnessed ideological, political, economic and cultural issues based on the phenomenon of globalization and the dominance of its tools in all fields, including tourism. And since it completely rejected this phenomenon, it is therefore a ban against the course of history and there is no point in waiting for it. On the other hand, there are other trends that accept globalization without reservations because it is inevitable and unavoidable. They ignore and reject the negatives that it shares within it. Another group that does not seek to understand it sees the laws governing globalization. It is decided in advance that the internationalization of the procedure, the administration must act to the extent of its positive aspects and what it can do, and this is what must be done.

Keywords: globalization, tourism, the relationship of globalization to tourism.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 02 ص.ص: 1147-1173

مقدمة:

للعولمة أثر واضح في السياحة المحلية و خاصة ما أفرزته من تنمية متقدمة ممثلة في المعلوماتية و الاتصالات و المواصلات و أثر ذلك على تيسير سبل السفر و السياحة للمسافرين و السياح وما شهده كذلك الجانب الاقتصادي للعولمة من تدفق لرؤوس الأموال و زيادة في حجم الاستثمار العالمي ضمن بيئة خصبة للاستثمار في صناعة السياحة، ما سهل بوجود مقومات السياحة بأنواعها المختلفة، و قد هيأ ذلك بيئة مناسبة أمام زيادة السائحين على المستوى العالمي .

انطلاقا من ذلك تأتي أهمية إلقاء الضوء على العولمة و علاقاتها بالسياحة و أثارها الإيجابية على صناعة السياحة و دعم أنشطتها كمدخل لزيادة حجم السياحة فالسياحة تعني الانتقال من بيئة الإنسان و مسقطه الدائم إلى بيئة أخرى من أجل العظة و العبرة و التعليم و الترفيه و صرف المدخرات وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية :

ماهية العولمة و علاقاتها بالسياحة ؟ و ما هو دور بعض المنظمات الدولية في عولمة السياحة؟ و لمعالجة هذه الإشكالية نقترح الخطة التالية:

المبحث الأول: العولمة و علاقتها بالسياحة

قبل التطرق لعلاقة العولمة بالسياحة يجب أولا تبيان مفهوم العولمة – **المطلب الأول**– ثم ذكر علاقة العولمة بالسياحة الدولية – **المطلب الثاني.**

المطلب الأول: تعريف العولمة

العولمة هي عملية ذات بعد مادي و أخر إيديولوجي، حيث يمتزج هذان البعدان لربط الاقتصاد و السياسة معا في آن واحد[1] . فالعولمة كعملية مادية تعني أنه يمكن من خلال قواعد عامة منظمة نقل كل السلع الاقتصادية و الموارد عبر الحدود و تبادلها دون

[1] أنور ماجد عشقي، " ماهية العولمة و إشكالاتها " ، أعمال ندوة الإرهاب و العولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (2002)، ص25 .

قيود أو معوقات تحول دون هذا التبادل، و ينطبق هذا المبدأ أيضا على كل الخدمات تقريبا، مثل التمويل و التأمين و المعلومات، و تؤدي تكنولوجيا الاتصالات و نظم الاتصال الحديثة و المعلومات دورا رئيسا في الإسراع بعملية العولمة، من حيث ربط أجزاء العالم ببعض وتسهيل تدفق السلع و الخدمات عبر الدول بأسرع مما كانت عليه[1].

و قد عرفها **البنك الدولي** على أنها: التكامل المتنامي للاقتصاديات و المجتمعات حول العالم[2]. و تصفها موسوعة **ويكيبيديا** بأنها: تلك التغيرات على المجتمعات و الاقتصاد العالمي الناتجة عن الزيادة الهائلة في التجارة الدولية و التبادل الثقافي[3]. و صدر عن صندوق النقد الدولي سنة 2000 تحليلا بعنوان : **العولمة تهديدا أم فرصة؟** و فيها وصف العولمة على أنها عملية تاريخية، ناتجة عن الابتكارات الإنسانية و التقدم التكنولوجي، و تشير إلى التكامل المتزايد بين الاقتصاديات العالمية و تحديدا من خلال التجارة و التدفقات المالية[4] .

و يعتبرها الاقتصادي المصري سمير أمين بأنها ,,, الاختراق المتبادل في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة بدرجة أولى، ثم توسيع المبادلات بين الشمال و الجنوب على اعتبار أنه يمثل سوقا مهمة[5] ,فيما "هوبرت فيدرين" Hubert Vedrine

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المجلة الإلكترونية " يواس أية (Journal USA) ، " قضايا عالمية : تحديات العولمة " ، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الاعلام الخارجي، (فيفري 2006، ص1.

[3] عيشي صليحة، الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونسو المغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر سنة 2011/2010، ص255.

[4] – **International Monetary Fund**, ‘‘Globalization: Threat or Opportunity’’? IMF Staff, (April 12, 2000).

www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/041200. htm#II

[5] سمير أمين، " تحديات العولمة" صحيفة شؤون الأوسط ، العدد 71، بيروت، أفريل1998، ص3.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 02 ص.ص: 1147-1173

" إلى أن العولمة ليست فكرا و لكنها وقائع تقنية فرضت نفسها على الساحة الكونية، و في فرضها لنفسها أقلقت الجميع، سيما الدول و مؤسسات القطاع الخاص، إنها ظاهرة لا تمس أي اقتصاد، و إنما بالحصر اقتصاد السوق و الاستهلاك، و تحويل العملات و توجيه الاستثمار[1]. و تعتبر أيضا بأنها مصطلح مختلف الدلالات و متعدد الجوانب و الأبعاد، و توصف بالتالي بأنها: التلاشي المتنامي و المتسارع للحواجز الزمانية و المكانية التي تحد من تنقل السلع و الخدمات و الأفكار و رؤوس الأموال و الأفراد[2].

و يستخدم " إسماعيل صبري عبد الله " مصطلح " الكوكبة" بدلا من العولمة، و يعرفها على هذا الأساس بأنها: " التداخل الواضح لأمور الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة و السلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة و دون حاجة إلى إجراءات حكومية[3].

وعلى المستوى الاقتصادي، تفترض العولمة أن العمليات و المبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي بعيدا عن سيطرة الدولة الوطنية، و أن الاقتصاد الوطني يتحدد بهذه العمليات، و هذا الوضع مغاير تماما لما كان عليه الحال في الإطار السابق حينما كانت الاقتصاديات الوطنية هي الفاعلة بينما كان الاقتصاد العالمي هو ثمرة تفاعلاتها[4].

وقد بين أحد الباحثين بالقول: بأنه إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة و جعله

---

[1] – Hubert vedrine, Mondialisation et pensée unique. “In la méditerranée a l’heur de la mondialisation”,

cahiers de la fondation abderrahim bouabid, No. 27, (1997), p. 17.

[2] المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة لندوة السياحة و العولمة، كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة و العولمة، أبها، (2004)، ص8.

[3] إسماعيل صبري عبد الله، " الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة الطريق ، العدد4، دمشق ، سبتمبر 1997، ص1.47

[4] فالح عبد الجبار، " إطلالة على مفهوم العولمة" ، مجلة النهج ، العدد، 46، بغداد ، 2005/7/1، ص 152 .

يشمل الجميع (العالم كله)، و أنه طالما صدرت هذه الدعوة من " الولايات المتحدة الأمريكية "، فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى تعميم النموذج الأمريكي، و فرضه و فسح المجال له ليشمل العالم كله. مما يعني أن العولمة الثقافية ستصل إلى أي مكان على وجه الكرة الأرضية عبر وسائل الإعلام التي تتحكم الولايات المتحدة في معظمها(ما يعادل 65% من مجموع المادة الإعلامية في العالم)، و النتيجة هي قطع الصلة بين الإنسان و مجتمعه ووطنه[1].

لقد رفض المثقفون الأوروبيون العولمة بهذه الصيغة، انطلاقا من فكرة مفادها تعارض العولمة مع التعددية الحضارية و مع صلة الإنسان بوطنه، و نادوا بضرورة توحد المجتمع الأوروبي ضد العولمة بصيغتها الأمريكية[2]. و يبدو أن هذا الرفض نابع من كون العولمة منبعها الولايات المتحدة الأمريكية و لغتها الإنجليزية، و لذلك يتخوف الأوروبيون من فقدان بعض الخصوصيات التي تربط مجتمعاتهم ببعضها.

إن جل التعاريف السابقة تتفق في أن لمفهوم العولمة جوانب و أبعاد سياسية و اقتصادية , اجتماعية, ثقافية، تقنية، قانونية، و إنسانية متباينة، و هي تشمل العناصر التالية[3]:

حركة السلع و الخدمات و الأفكار دون حواجز

تحول العالم إلى قرية صغيرة بسبب سهولة التنقل و الاتصال

- بسط نفوذ و سطوة الشركات متعددة الجنسيات
- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة تتمحور حول المنظمات غير الحكومية
- بروز فكرة حقوق الإنسان في الحياة الحرة الكريمة

[1] محمد عادل التريكي ، " أي منظور لمستقبل الهوية في مواجهة تحديات العولمة ؟ صحيفة الحوار المتمدن ، العدد، 2801، بغداد، 1997/10/16 ،ص3.

[2] عبد المطلب محمود، " العولمة و ثقافة الطفل العربي" دراسة مقدمة إلى مؤتمر العشرين للاتحاد العام للأدباء و الكتاب العرب ، دمشق، 18-21 جانفي1997، ص661.

[3] المملكة العربية السعودية ، الهيئة العليا للسياحة ، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية " ، مرجع سابق، ص8.

و هكذا يرى أنصار العولمة أن إيجابيات هذه الظاهرة كثيرة و متعددة تشمل جميع النواحي و المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و الثقافية و السياسية و التقنية و المعلوماتية.

و يعللون ذلك بأن العولمة تعمل على إعادة تشكيل هياكل الإنتاج و التسويق و التمويل في العالم بما يؤدي إلى زيادة فرص العمل و رفع درجة التخصص والكفاءة البشرية و الفنية، و تطوير القطاعات الإنتاجية و الخدمية و زيادة درجة تكامل الاقتصاد العالمي. و ينظر معارضو العولمة إلى هذه الظاهرة نظرة تشاؤمية، إذ يرون أنها تعمل على إلغاء الهوية و الثقافة الوطنية، و التأثير سلبا على المصالح الوطنية و الإقليمية سيما للدول الفقيرة، و إيجاد أسواق استهلاكية للدول الصناعية، و السيطرة على الأسواق المحلية، و فرض الهيمنة السياسية و الثقافية و الاجتماعية تحت شعارات جوفاء. و تقود هذه السلبيات إلى ارتفاع معدلات البطالة، و الفساد الإداري، و سوء توزيع الدخل، و تكريس التبعية الخارجية، و تنامي المشاكل بين الشعوب و الأمم.

و مهما اختلفت مفاهيم العولمة و النظرة إليها، و مدى ايجابياتها و سلبياتها في الحياة العملية للدول و الشعوب فهي تبقى واقعا لا مفر منه، مما يستوجب معايشتها واستيعاب مكاسبها، واجتياز مساوئها، من خلال التعامل مع تحولاتها و تحدياتها بأدوات جديدة تتناسب مع السياسات التي تنتهجها في اجتياح العالم

المطلب الثاني: العولمة و السياحة الدولية

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين قفزة نوعية كبيرة من حيث التطور و الاختراعات العلمية المختلفة. و لعل أبرز تجليات هذه القفزة ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات التي سهلت أمور حياتنا، إذ بفضلها أصبح العالم قرية كونية صغيرة فيما عرف ب" العولمة"، بعد أن زالت الحدود بين الدول المختلفة، ما نتج عنه تنشيط الحركة الاقتصادية، و زيادة المنفعة المتأتية من جميع القطاعات الخدماتية، بما فيها السياحة.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 02 ص.ص: 1147-1173

كذلك سهلت العولمة التبادل بين مختلف الدول في أنحاء المعمورة كافة، سواء التبادل الثقافي أو الاجتماعي، و حتى السياحي، كما يسرت اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول.

و ساهمت العولمة في تنمية المجتمعات المحلية ذات الإمكانات المحدودة من النواحي كافة، في الوقت الذي أبدى فيه كثير من القادة قلقهم من التأثيرات السلبية للعولمة على تلك المجتمعات. فمصطلح العولمة يتصف بالعمومية و الغموض، إذ يتأرجح بين إيجابيات تتمحور حول سهولة و سرعة الاتصال، و خفض تكاليف الإنتاج و التسويق، و زيادة التنافسية بين الدول على صعيد السلع و الخدمات المقدمة. و غيرها الكثير، في مقابل سلبيات تطاول المجتمعات

إن ارتباط السياحة بكثير من الجوانب المتعلقة بالعولمة، مثل الاقتصاد، الثقافة، والمجتمع، البيئة، الإعلام، المعلومات و ترافق حركة السياح مع تدفق الأفراد و رؤوس الأموال و الأنماط الثقافية الأمر الذي ساعد على انتشار تيار العولمة، و إيجاد بيئة خصبة و مساندة لنمو النشاطات السياحية، و جعلها أحد أهم مظاهر العولمة.

حسب تعريف "" منظمة السياحة العالمية "" فإن السياحة تهتم بنشاطات الأفراد الذين يقيمون في غير أماكن إقامتهم المعتاد لمدة لا تتجاوز السنة، بقصد الترويح أو الأعمال أو غيرها من الأغراض[1]. ونتيجة لكون السياحة نشاطا اقتصاديا يتجاوز حدود الوطن، و تنشأ من حركة الناس في إطار بحثهم عن محطات جديدة تتيح لهم فرص التعرف على الآخر، سواء كان ذلك إنسانا أو مكانا أو معلما، و هي في مزجها بين الاستقبال و التوديع تعمل على تبادل المنافع و تنمية الموارد في ساحة لم تعد تعترف بالحدود الجغرافية[2].

[1] – **World Tourism Organization**, ‘‘Collection of Tourism Expenditure Statistics’’, Op. Cit., p. 8.

[2] عبد العزيز إسماعيل الداغستاني، "" السياحة و العولمة ...هل ثمة علاقة؟ مجلة عالم الاقتصاد، العدد،147، السعودية، 1-4-2004.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 02 ص.ص: 1147-1173

و قد فتحت العولمة مجالا جديدا من الفرص و التطور أمام حركة السياحة الدولية، إذ أصبح ما يزيد عن 880 مليون سائح يسافر خارج بلدانهم سنة 2009، و يتوقع أن يرتفع عددهم إلى 1.6 مليار سائح بحلول سنة2020 [1].

و نظرا لترافق تدفق الأفراد و رؤوس الأموال و الأنماط الثقافية مع حركة السياح فقد أصبحت صناعة السياحة منافسة لغيرها من الأنشطة الاقتصادية في قيمتها المضافة، واستثماراتها المحلية و الأجنبية، و فرص العمل التي تولدها، بالإضافة إلى انتشارها العالمي و يؤكد ارتباط العولمة بالسياحة نمو الشركات السياحية متعددة الجنسية، و سعي العديد من الدول لتبني السياحة كإحدى وسائل التفاعل مع العولمة و تحقيق النمو الاقتصادي[2].

و تعتبر الشركات متعددة الجنسية أحد أشكال التدخل الخارجي، حيث يرى الكاتب "" كيفين ميثان"" أن هذه الشركات بالفعل تسيطر على سوق السياحة، فمثلا، أن شركة "" أكور "" البريطانية كانت في أواسط التسعينيات من القرن العشرين تدير 25 ألف فندق في العالم في 70 بلد، في حين كانت شركة "" هوليدي إن ن"" تدير 1571 فندق بحجم 2.3 مليون غرفة . كما يؤكد هذا الكاتب في نفس الوقت رفضه للمقولة التي تتضمن سيطرة البلدان الغربية على هذه الصناعة دوليا، و يضرب مثلا، أن شركة " CDL "" السنغافورية التي بدأت نشاطها منذ سنة 1989 أصبحت تمتلك فنادق بسعة 16400 غرفة في 12 بلد[3]. وعلى الرغم من فرق الحجم بين الأمثلة الأولى و هذا المثال يرى الكاتب أن صناعة الفنادق لا تسيطر عليها جهات معينة .

---

[1] – **World Tourism Organization**, ‘‘Facts & Figures: Tourism 2020 Vision’’. www.unwto.org /facts/eng/vision.htm

[2] سلطان أحمد الثقفي،" آثار الإرهاب على عولمة السياحة – الرؤية و المواجهة " أعمال ندوة الإرهاب و العولمة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص 7.

[3] – Kevin Methane, **Tourism in a Globalized Society**, (New York: Palgrave, 2001), p. 28.

كما بين هذا الكاتب في كتابه " السياحة في مجتمع معولم " أن العولمة ليست شرا كلها، و أنها لا تعنى بالضرورة تدمير الثقافات الوطنية بل قد تؤدي لتدعيميها، و هو بالتالي ينظر للعولمة من منظور سياحي أو من زاوية صناعة السياحة، و يرى أن تحويل الأماكن الأثرية و الطبيعية و الحياة الشعبية التقليدية لسلعة و مورد اقتصادي من خلال السياحة ليست بالضرورة سلبية، بل قد تتحول لوسيلة للحفاظ أو لتطوير تلك الأماكن و الحياة فيها[1].

و هكذا تكمن أبرز مظاهر العلاقة بين العولمة و السياحة فيما يلي[2]:

- حدوث تغيرات هيكلية في طبيعة الاقتصاد، تشمل بصورة خاصة انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة و الصناعة في كثير من الدول لصالح ارتفاع نصيب قطاع الخدمات سيما السياحية. فقد نمت السياحة باعتبارها أهم صناعة و أكبر مستفيد من رأس المال المحلي و الأجنبي لتصبح من أهم العناصر الحيوية المحركة في الاقتصاد العالمي.
- أسهمت العولمة في ارتفاع درجة التركز و الاندماج في قطاعات السياحة العالمية، و الاتجاه نحو التكامل الرأسي و الأفقي في توزيع خدمات السفر و قطاع الفنادق . و يعزى هذا التركز إلى ما يحققه هذا القطاع من ربحية عالية و معدلات نمو كبيرة، و أيضا قدرته على المنافسة، إذ تقل فيه درجة مخاطر الاستثمار لتنوع منتجاته و أسواقه. كما تعتبر مساهمة العولمة في نفس الوقت في هذا القطاع سلبية من خلال توفير المناخ الملائم لهذا التركز، سيما في نمو بعض النشاطات السياحية بشكل عشوائي وغير منظم، الأمر الذي ينذر بالتأثير السلبي على استدامة تنمية السياحة المحلية سيما في الدول النامية.

[1] – Ibid., p. 35.

[2] المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة ، الأمانة العامة ، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية"، مرجع سابق، ص10–11.

- أدى هذا الاتجاه العام نحو التركز في قطاع السياحة العالمية إلى إحداث تغيرين مهمين: الأول، يتمثل في تقريب و توحيد القوانين و الأنظمة التي تحكم الأنشطة السياحية في مختلف الدول بهدف تقليص تكاليف إنتاج و توزيع خدماتها، و إتاحة المجال لمزيد من الحرية و الانفتاح لتسهيل دخول منتجات هذا القطاع و استثماراته. و الثاني، يتضمن المزيد من التخصص في إنتاج و توزيع و تسويق الخدمات و المنتجات السياحية على المستوى العالمي.
- أدت العولمة إلى انعكاسات واسعة و تغيرات مهمة في شكل و طبيعة الأنشطة السياحية الممارسة، إذ نتج عن سهولة المواصلات و ثورة المعلومات و الاتصالات زيادة كبيرة في أعداد السياح، كما تغير سلوك السياح و تبدلت خصائص المنتجات السياحية نحو الاهتمام بالطبيعة و العادات و الثقافات المختلفة، وبصورة تدريجية توطدت قيم جديدة كالأخذ بتجارب الآخرين و تقديرها و الاستفادة منها.

و قد أدت هذه التغيرات في السلوكيات و تجارب السياح إلى تغيرات موازية في صناعة السياحة، كما شكلت قوة دافعة و محركة للسياحة الحديثة، إضافة إلى تزايد التجارب في مجالات السفر، و المرونة و الاستقلالية و روح المبادرة و المغامرة في طبيعة السياح الحاليين ولدت طلبا سياحيا ذا نوعية مميزة، و ظهرت أنواع جديدة من الطلب السياحي، كالسفر للأغراض الرياضية، و العناية الطبية، و المغامرة و السياحة الطبيعية، و السياحة الثقافية و الرحلات البحرية. و أدى أيضا انتشار الوعي بأهمية البيئة إلى توليد طلب سياحي موجه أكثر نحو الطبيعة[1].

و يلاحظ وجود علاقة و تأثير متبادل بين السياحة و العولمة، فالسياحة تعد في الواقع أحد أهم مظاهر العولمة في الزمن المعاصر، و أبرز عوامل تفاقمها، إذ يعتبرها بعض الباحثين الركن الثالث من أركان العولمة إضافة إلى الركن الأول

[1] المرجع نفسه، ص11.

المتمثل في ثورة المعلومات و شبكة الاتصالات، و الثاني الخاص بتحرير التجارة، و ذلك لكون السياحة تجارة و صناعة عالمية، ولارتباطها بكثير من الجوانب المؤثرة و المتأثرة بالعولمة، مثل الاقتصاد، المجتمع، الثقافة، البيئة، البيئة، و الإعلام و المعلومات[1].

و هكذا يمكن اعتبار السياحة أحد أهم مظاهر الاقتصاد المعولم، و أنها تتحول لضرب من التبعية و السيطرة الخارجية، سيما و أن العديد من الدول حديثة الاستقلال في الستينيات من القرن العشرين حاولت التأكيد على استقلالها من خلال تدعيم اقتصادها، حيث اتجهت إلى السياحة بوصفها مصدرا للدخل لا يحتاج لرأسمال ضخم و لكنها، عمليا استوردت وسائل و أساليب التجهيز و الترفيه من الدول المتقدمة اقتصاديا، و من ثم فإن المنتجعات و المنشآت السياحية التي تم إقامتها في الغالب تعود ملكيتها لشركات أجنبية، و تمثل في جوهرها شكلا من أشكال التبعية الخارجية.

المبحث الثاني: دور بعض المنظمات الدولية في عولمة السياحة:

ساهمت مجموعة من الهيئات و المنظمات على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي في تكريس عولمة صناعة السياحة و تحرير خدماتها، من بينها: دواوين ووكالات السياحة و السفر، وزارات السياحة، المنظمات السياحية الإقليمية _"" العربية، الأورو متوسطية، الأسيوية ""، و أكثر هذه المنظمات فعالية في تسويق الأنشطة السياحية و التعريف بمنتجاتها لاختراق الأسواق العالمية، "" منظمة السياحة العالمية"". أما الثانية فهي " منظمة التجارة العالمية" التي برزت في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، و مع ذلك فدورها لا يمكن القفز عنه. كما لا يقل دور "" منظمة اليونسكو"" في هذا المجال، فهي تسعى إلى

[1] – Vesna Peric, ‘‘Tourism and Globalization’’, Proceedings of the 6th International Conference of the **Faculty of Management Koper Congress Centre Bernardin**, Slovenia, (24–26 November 2005), p. 34.

حماية مواقع التراث العالمي و المحافظة على تنوع مصادره و التعريف بها كمقومات للهويات الثقافية للمجتمعات على مر الزمن. و فيما يلي سيتم عرض الدور المنوط بهذه المنظمات الدولية :

المطلب الأول: منظمة السياحة العالمية: World Tourisme Organisation (WTO)

هي منظمة تابعة للأمم المتحدة تهتم بشؤون الدول من الناحية السياحية و مقرها في مدريد و تصدر الإحصائيات المتعلقة بالطلب و العرض السياحي على المستوى العالمي[1].

و منذ تأسيسها ساهمت هذه المنظمة في توسيع مجالات و نطاق هذه الصناعة على المستوى العالمي من حيث تنظيمها بقواعد و مبادئ عامة، و تطوير نشاطاتها لمسايرة التطورات التكنولوجية في مجال النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات، و إشباع حاجيات مختلف شرائح السياح. كما تهتم بكل القضايا المرتبطة بصناعة السياحة بدءا من تأمين حرية حركة انتقال الأفراد و الأموال بين الدول، استدامة السياحة و أخلاقياتها، حماية السياح و ممتلكاتهم و صون المواقع السياحية و المحافظة على التراث الثقافي وصولا إلى تحقيق تنمية سياحية

[1] منظمة السياحة العالمية ، وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، و هي المنظمة الدولية الرائدة في مجال السياحة . نشأت المنظمة " كمؤتمر دولي لاتحادات النقل السياحي الرسمية (ICOTT) الذي أسس في سنة 1925 في لاهاي (هولندا)، و بعد الحرب العالمية الثانية (سنة 1934) عدل اسمها إلى " الاتحاد الدولي لمنظمات السياحة الرسمية " (IUOTO) ثم انتقل مقرها إلى جنيف (سويسرا) . و كان هذا الاتحاد منظمة فنية و غير حكومية و يضم في عضويته 109 بلدا و إقليما و أكثر من 88 عضو مرافق من بينهم مجموعات في القطاعين العام و الخاص على مستوى العالم . و في 1967 طالب أعضاء الاتحاد بتحويله إلى كيان حكومي دولي يفوض بإجراء الاتفاقات على أساس عالمي بشأن كل المسائل المتعلقة بالسياحة و التعاون مع المنظمات المنافسة الأخرى، سيما تلك التابعة لنظام الأمم المتحدة، مثل " منظمة الصحة العالمية" و " اليونسكو" و " منظمة الطيران المدني الدولية" . و اتخذ قرار لنفس الغرض في سنة 1969 من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة لتنظيم الدور المركزي للاتحاد الذي يجب أن يلعبه في مجال السياحة العالمية بالتعاون مع الكيانات الموجودة ضمن الأمم المتحدة . و بعد ذلك تم اقرار النظام الأساسي لمنظمة السياحة العالمية في سنة 1974 من قبل الدول التي انتسبت منظماتها السياحية الرسمية إلى الاتحاد الدولي و مقرها في مدريد، و عقدت المنظمة الجديدة أولى جمعياتها العمومية في مدريد سنة 1975، و يبلغ عدد أعضائها 154 دولة. انظر المرجع أدناه:

World Tourism Organization, Committed to Tourism, ‘‘Travel and the Millennium Development Goals’’, About UNWTO– History.

www.unwto.or/aboutwto/his/en/his.php؟op=5.....

سيما في المناطق التي تتوفر على مقومات هذه الصناعة . كما تشجع هذه المنظمة الاستمرار في تحرير تجارة الخدمات السياحية في ظل مراعاة قضيتي استدامة التنمية السياحة و حاجات الدول النامية، إذ تعتبر هذه المنظمة تحرير تجارة الخدمات هو الكفيل بتحقيق نمو متوازن للسياحة يسهم في زيادة فرص التوظيف، و تحفيز الاستثمار، و الحد من الفقر[1].

وتؤكد بأن تحرير التجارة في الخدمات السياحية يمكن أن يأتي عبر العديد من الاتفاقيات الدولية و الإقليمية و الثنائية، و ركزت جهودها منذ "مفاوضات الدوحة"< قطر> مع نهاية سنة 2001 على أن يتم ذلك من طرف " منظمة التجارة العالمية" من خلال عدد من الأدوار هي: العمل مع هذه المنظمة و أعضائها لضمان أخذ القضايا المتعلقة بطبيعة الخدمات السياحية في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار يتعلق بها، التعاون مع المنظمات والحكومات المهتمة بتحرير الخدمات السياحية في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار يتعلق بها، التعاون مع المنظمات و الحكومات المهتمة بتحرير الخدمات السياحية، توعية وزراء والقائمين على شؤون قطاع السياحة بواقع المفاوضات الحالية حتى يتواصلوا مع وزراء التجارة في بلدانهم في الوقت المناسب و تحسيس وزراء التجارة و المفاوضين في هذا المجال بأهمية السياحة كأداة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة[2]

وقد ركزت " منظمة السياحة العالمية" خلال تفاعلها في هذا المجال على النقاط الآتية[3]:

- مناهضة الاحتكار العالمي لعدد من الخدمات السياحية، و العمل على إزالة القيود التي تؤثر على العرض السياحي العالمي.

[1] المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة، الأمانة العامة ، " تحرير تجارة الخدمات السياحية "، (من منطلق مفاوضات المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ص 15.

[2] المرجع نفسه.

[3] نفس المرجع السابق.

- أهمية وصول الدول الأعضاء في المنظمة بشكل كامل و عادل لشبكات التوزيع العالمية، و إزالة كل العوائق التي تضعف كفاءة تشغيلها.
- أهمية فتح الأسواق للخدمات السياحية في الدول النامية، كوسيلة للحد من الفقر فيها.
- تحديد مصادر التسرب، و تشجيع الممارسات التي تقلل من حجم تسرب الدخول و الأرباح من الدول النامية .
- تحرير خدمات النقل الجوي لتسهيل الوصول إلى المقاصد السياحية في الدول النامية.
- التركيز على تدوين هذه القضايا بشكل واضح في ملحق خاص بالسياحة يضاف إلى اتفاقية الجاتس.
- نشر مدونة السلوك السياحي، و تشجيع السياح و العاملين في قطاع السياحة على لاسترشاد بها ووضع آليات لتطبيقها.

تصنف خدمات السفر في جانب الصادرات لهيكل تجارة الخدمات على المستوى العالمي، و تحتل مراتب مهمة ضمن هذا التصنيف، مثلا، في سنة 2007 تم ترتيبها في الدرجة الثانية بنسبة 25,7% بعد الخدمات الأخرى ب 51,6%، و تليها خدمات النقل ب22,7 %، بينما تستأثر على الدرجة الأولى في الدول العربية بنسبة 45,6 % في المتوسط في نفس السنة، و بعدها الخدمات الأخرى ب 17,3 %، ثم خدمات النقل بنفس النسبة التي سجلتها على مستوى العالم[1] . وتشكل هذه الخدمات على مستوى العالم نسبة 25% في المتوسط من الواردات لنفس السنة (2007) و الباقي يتوزع بين الخدمات الأخرى و النقل حسب النسب 46% و29% على التوالي. و سجل هذا الصنف من الخدمات ضمن

[1] صندوق النقد العربي، " التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، (2009)، ص214-215.

واردات الدول العربية ما نسبته 40,1% بعد خدمات النقل ب 41,9%، و تليه الخدمات الأخرى ب18%[1].

و على قدر الأهمية التي تشكلها الخدمات السياحية في اقتصاديات الدول، فإن تحريرها سيجلب المزيد من الفوائد منها: أن تحرير القطاع السياحي من القيود المفروضة سوف ينعكس إيجابا عليه من خلال العمل في إطار منافسة عالمية تفرض عل المؤسسات و الهيئات السياحية التكيف مع متطلبات المنافسة على مستوى الكفاءات و التكاليف و زيادة فعالية الأسواق المحلية السياحية، و رفع مستوى الخدمات فيها، و إعطاء الحوافز للقيام بإصلاح هياكل مؤسساتها، و تسهيل عمليات تقديم خدماتها.[2]

بالإضافة إلى ذلك، فإن تحرير الخدمات السياحية تتيح فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية، و تدعم عمليات التسويق و الترويج السياحي خارج حدود مواطنها، و توفير فرص عمل جديدة للمواطنين، و دعم سياسة التوطين و الحد من البطالة، و جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة من خلال تهيئة المناخ المناسب لهذا النوع من الاستثمار، و الاستفادة من خبرة و معرفة المؤسسات السياحية الأجنبية العاملة في هذا المجال[3].

كما قد يحمل في نفس الوقت الانفتاح و تحرير خدمات السياحية في طياته آثارا سلبية على المجتمعات، سيما على اقتصاديات الدول النامية التي تتسم بضعف بنيتها التحتية و قلة التجهيزات الرئيسية لهياكلها السياحية، و نقص تقنياتها الحديثة، مما يؤدي إلى عدم قدرة مؤسساتها الوطنية على الاستمرار في منافسة الشركات الأجنبية، و بالتالي اختفائها، ودفع

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] سعيد بن سويد النصيبي، " تحرير السياحة.....فوائد و سلبيات " ، الأسواق العربية، نقلا عن صحيفة الخليج الإمارتية، (14 ماي2005) .

www.alaswaq.net/views/2007/05/14/7934.html

هذه الدول لضريبة الانفتاح و التحرير من خلال سياحة تحمل معها العديد من السلبيات . كما قد يشكل تحرير هذا النوع من الخدمات عقبة أمام تطوير هذه الدول لقطاعها السياحي، الأمر الذي يستوجب التعامل بحذر مع القضايا التي يتم التفاوض عليها في اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية[1].

يتضح مما سبق بأن تحرير قطاع السياحة في إطار عولمته ينتج عنه تحقيق مكاسب للدول المعنية بالتحرير و لكن، قد يصاحب هذه المكاسب أيضا بعض المخاطر. فتحرير التجارة عملية لها وجهان أو كما يقال " سيف ذو حدين "، فليس كل ما تجلبه مفيد و ليس أيضا كله سيئ. و هكذا فإن الوقوف في وجه العولمة الاقتصادية و ما تحمله من أفكار بات أمرا غير منطقي حتى من الناحية النظرية، و الارتماء أمام مد هذه الظاهرة لا يوجد حلول للمشاكل الاقتصادية الراهنة، بل لا بد من إحداث إصلاحات على مستوى القرار السياسي و الاستراتيجيات الاقتصادية، و تقنين ضمانات النشاط الاقتصادي، و تشجيع الاستثمار البيني، سيما في الدول العربية و الدول التي لها تجارب رائدة في المجال السياحي للاستفادة ما يمكن من ايجابيات هذه الظاهرة و تجنب سلبياتها.

المطلب الثاني :منظمة التجارة العالمية: : World Trade Organisation (WTO)

تمثل هذه المنظمة الطرف الثاني الذي لا يقل أهمية عن سابقتها (منظمة السياحة العالمية) في عولمة السياحة و تحرير خدماتها. فالربع الأخير من القرن العشرين تميز بظهور عدة تكتلات اقتصادية عبر العالم، حيث باتت تشمل 80% من السكان، و تسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية بفضل توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، و أصبح يقدر الناتج المحلي لأكبر هذه التكتلات، مثل " نافتا " " Nafta "(اتفاقية التجارة الحرة في شمال أمريكا)، " الآسيان" " Asian " " رابطة دول جنوب شرق آسيا"، " الاتحاد الأوروبي" " جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة "، ب 81% من الناتج

[1] المرجع نفسه.

المحلي العالمي، في حين لا تتجاوز نسبة ما يتم خارج هذه التجمعات 19% من مجموع العمليات الاقتصادية.[1]

و جاء الإعلان عن تأسيس " منظمة التجارة العالمية " سنة 1955 عقب الانتهاء من " جولة أوروغواي" " The Uruguay Round " سنة 1994، إذ يعود الاهتمام بإيجاد اتفاقية دولية للعلاقات التجارية إلى فترة الكساد العالمي (1929-1933) و مابعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم الاتفاق على بعض المبادئ لتحرير التجارة و تخفيض القيود الجمركية في 30 أكتوبر 1984 في جنيف (سويسرا) بمشاركة 23 دولة.[2]

و يعتبر إنشاء هذه المنظمة تتويجا لجهود ما يقرب من نصف قرن من المفاوضات و الجولات في إطار" الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية" أو ما يسمى بالجات (GATT)، ليؤذن ببداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي، تتميز برفض أي حاجز أما التبادل التجاري العالمي، و هو ما أثار تخوف الدول النامية و الفقيرة من تغول اقتصاديات

[1] براحو سهيلة، رضا جاوحدو، " تداعيات العولمة الاقتصادية على تغيير الأنماط الاستهلاكية في الدول العربية" ، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة و الإبداع: استراتجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الإدارية و المالية، الأردن، 15-2005/3/16، ص2.

[2] أنشئت " منظمة التجارة العالمية" سنة 1995 محل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة " الجات" ، وهي تعد منظمة دولية تحدد قواعد التجارة بين الدول عبر الاتفاقيات التجارية، التي يتم التفاوض و الاتفاق عليها تحت مظلتها، و التي يبلغ عددها حتى الآن 30 اتفاقية تجارية، و كان عدد أعضائها 147 دولة في سنة 2004. و من أهم الاتفاقيات التجارية العامة الملزمة لجميع الدول الأعضاء، التي ترعاها هذه المنظمة عبر لجان متخصصة: الاتفاقية العامة لتجارة السلع و الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات و الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية أنظر المرجع:

Hoekman Bernard, ‘‘Tentative First Steps: An Assessment of the Uruguay Round Agreement on Services’’, Presented at The Uruguay Round and the Developing Economies, a **World Bank Conference**, Center for Eco nomic Policy Research, London, (May 1995), p. 11.

الدول الغنية و العالم الصناعي في أمريكا و اليابان و أوروبا على حساب اقتصادياتها النامية أو الضعيفة.[1]

لقد أثر ظهور هذه المنظمة على الاقتصاد العالمي و على العلاقة بين الشمال و الجنوب، إذ زاد من تحكم الشمال المنتج لأكثر من 87% من واردات العالم و 94% من صادراته، وانطلقت شركاته متعددة الجنسية لتجبر الجنوب على مبادئ استثمارية جديدة تدعمها في كل ذلك برامج الإصلاح " لصندوق النقد الدولي"، التي ركزت على تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز الجمركية على السلع و الخدمات المستوردة، و توسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي، و زيادة فرص وصول السلع و الخدمات إلى أسواق الدول الأخرى، و أصبح لزاما على دول الجنوب الانضمام إلى هذه المنظمة[2].

لكن، الإعلان عن تأسيس " منظمة التجارة العالمية" لم يكن بالأمر السهل، حيث وجهت دول و مؤسسات و جماعات حماية البيئة و غيرها انتقادات ضد المنظمة يندرج أغلبها في انتقادات اقتصادية و مالية، و أخرى تتعلق بسير المنظمة، و انتقادات اجتماعية، انتقادات تتعلق بحماية البيئة، و أيضا انتقادات صحية[3].

و بين التأييد و المعارضة لظهور هذه المنظمة يبقى و جودها أمرا واقعا، و هي تمارس نشاطاتها في مجال تحرير التجارة الدولية، و فسح المجال أكثر أمام تدويل حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.

و تعتبر" منظمة اليونسكو" من المنظمات التي لا يقل دورها عن سابقتها في المساهمة في عولمة السياحة سيما الثقافية منها، حيث تعتبر الثقافة أحد محاور عمل هذه المنظمة من

[1] عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية، واقتصاديات الدول النامية ، (عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 1999)، ص15.

[2] عيشي صليحة، نفس المرجع السابق، ص255.

[3] المرجع نفسه.

حيث دورها في ترقية كل الثقافات على حد سواء، وصون التنوع الثقافي و حمايته و تعزيز التفاهم الدولي و الاندماج الوطني، و إحلال السلام بين المجتمعات و الشعوب.

المطلب الثالث: دور منظمة اليونسكو في عولمة السياحة و الثقافة:

ورد في الميثاق التأسيسي لليونسكو[1]، أنه:" **لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام**[2]". وانطلاقا من هذا المبدأ تتمثل رسالة " اليونسكو" في الإسهام في بناء السلام، و إ قامة حوار بين الثقافات، من خلال التربية و العلوم و الثقافة و الاتصال و المعلومات. و منه ترتكز رؤية " منظمة اليونسكو" على أن جميع الثقافات تشكل جزءا لا يتجزأ من التراث المشترك للمجتمعات[3]، و أن الهوية الثقافية لكل شعب تتجدد و تثرى من خلال عالميتها، أي بالاتصال بتراث الشعوب الأخرى وبالتعاون الدولي في هذا المجال، بل أن هذه الثقافات قد تنقرض و تختفي عندما تفرض عليها العزلة[4].

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)، " اليونسكو في سطور: تاريخ المنظمة".

www.unesco.org/new/ar/unesco/about-us/who-we-are/history/

.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)، " اليونسكو.....التحديات العالمية"،سبتمبر2009ص1.

[3] يعرف التراث ، بأنه هو الرصيد و المخزون المتميز الذي يتميز بالثبات و الاستمرارية معا، و يجمع بين القيمة الروحية و الجمالية. بالإضافة إلى كونه حقيقة مادية ملموسة فرضت قبولها و احترامها لكونها تسجيلا صادقا لثقافة المجتمع ووحدة منهجه و ملامحه الإنسانية و الفكرية عبر العصور. فهو تعبير عن أسلوب و منهج التعامل مع المحيط و ضواغط الماديات خلال فترات متباينة الظروف و بالتالي هو ضرورة اجتماعية حضارية. انظر رفعت الجادرجي، " موقع التراث في العمارة المعاصرة في العراق"، مجلة فنون عربية ، العدد 3، دار واسط ، المملكة المتحدة ، 1981، ص25.

[4] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)، " اليونسكو في سطور: تاريخ المنظمة".

www.unesco.org/new/ar/unesco/about-us/who-we-are/history/

.

و نظرا لما للتراث من دور هام في صياغة ذاكرة الأمم و عمقها الحضاري و تمايز ثقافتها المحلية، فإن برامج" منظمة اليونسكو" تتضمن في هذا السياق مشروعات تهدف إلى صيانة التراث الثقافي بشتى أشكاله و صوره، كما تشمل أيضا مبادرات لتعزيز التفاعل المثمر بين الثقافات، و تأصيل القيم الثقافية، واحترام التنوع الثقافي الذي يتجلى في مختلف أشكال الإبداع الفكري و الفني بالإضافة إلى التأكيد على دور الثقافة في التنمية على اعتبار أن الإنسان هو محور التنمية و صانعها، و من ثم ينبغي الاهتمام بتنمية إبداعاته و ملكاته و قدراته للنهوض به و تأكيد إنسانيته[1].

و تضمن " إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي" الذي اعتمده المؤتمر العام " لليونسكو" في دورته الرابعة التي عقدت سنة 1966 في ذكرى مرور عشرين سنة على إنشاء المنظمة مجموعة من المبادئ و تم التركيز على مايلي[2]:

- لكل قيمة و مكانة ينبغي احترامها و الحفاظ عليها، و أن لكل شعب حق و عليه واجب تطوير ثقافته، و أن كل الحضارات بتنوعها و تباينها تصبح من خلال التأثير المتبادل الذي يمارسه بعضها على البعض الآخر جزءا من تراث الإنسانية المشترك.
- أن تعمل المنظمة على تأكيد احترام التنوع الثقافي[3]، و تطوير العلاقات بين الشعوب و مساعدتها على أن تتفهم على نحو أفضل الأنماط الخاصة بحياة كل منها، و أنه لكل إنسان و لكل شعب حق الانتفاع بالمعرفة و التمتع بآداب و فنون كل الشعوب.

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " البرنامج و الميزانية المعتمدان 2008-2009" ، 34م/ المعتمدة، اليونسكو، 2008،ص128-130.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، نفس المرجع السابق.

[3] يقصد بالتنوع الثقافي " تعدد الأشكال التي تعبر بها المجتمعات عن ثقافاتها، و أشكال التعبير هذه يتم تناقلها داخل المجتمعات و فيما بينها. لمزيد من المعلومات أنظر : منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" ، باريس، أكتوبر 2005، ص 4.

وقد شهد التعاون الثقافي توسعا سريعا على الصعيد الدولي و كان من أهم نتائجه أن عقدت " اليونسكو" العديد من المؤتمرات أدت إلى تعميق مفهوم السياسات الثقافية و غاياتها. و تجسدت مساعي هذه المنظمة في اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة قيام النزاع المسلح سنة 1954 في لاهاي (هولندا)[1]، و بروتوكولها و بروتوكولها الثاني لسنة 1999 على بناء المجتمعات التي تتضرر بالنزاعات، وعلى استعادة هوياتها، والربط بين ماضيها و حاضرها و مستقبلها[2].

و من أجل عودة الآثار المنقولة إلى بلادها الأصلية، عقدت " اتفاقية حظر نقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة" سنة 1970[3]، ثم اجتماع فينسيا (إيطاليا) سنة 1971 باعتباره أول اجتماع على المستوى العالمي يعقد لدراسة مسائل تتعلق بالثقافة وقضايا أخرى. كما تم فيه مناقشة عدة قضايا فكرية، سيما المرتبطة بتحديد مفهوم الثقافة، الحق في الثقافة، و التنمية الثقافية، و أثيرت موضوعات أخرى، مثل الانتفاع الحر الديمقراطي بالثقافة واحترام جميع الثقافات دون تمييز[4].

[1] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " حماية التراث الثقافي للشعوب حماية للهوية الثقافية"، مجلة الإنساني ، العدد 47، 2010/2009، ص1-8-11.

[2] خصص القانون الدولي الإنساني البروتوكول الأول التابع" لاتفاقية لاهاي " 1954 سنة لحماية الممتلكات الثقافية تحت الاحتلال، و أهم ما جاء في هذا البروتوكول تعهد دولة الاحتلال ب: – منع تصدير الممتلكات الثقافية الموجودة على الأراضي المحتلة، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تصدير. – حراسة الممتلكات في حالة نقلها من الأراضي المحتلة. – تسليم الممتلكات الثقافية عند انتهاء العمليات الحربية. – عدم جواز احتجاز الممتلكات الثقافية بصفة تعويضات. – اتخاذ بقدر المستطاع، الإجراءات الوقائية العاجلة بالتعاون مع السلطات الوطنية لحماية الممتلكات الثقافية. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح" ، البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي 1954، لاهاي 1999.
www.unesco.org/ar/home/resources-services/legal-instruments.

[3] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " البرنامج و الميزانية المعتمدان 2008-2009"، مرجع سابق، ص128.

[4] تعرض التراث الثقافي الذي تعود حضارته إلى ما يقرب من 5000 سنة قبل الميلاد و هو بمثابة ذاكرة العالم إلى كارثة سنة 2003 شبيهة لما شهده عل يد التتار قبل أكثر من 750 سنة، إذ يشمل أكثر من نصف مليون موقع أثري و معلم تاريخي و حضاري. المتاحف، المكتبات، المواقع الأثرية و غيرها دمرت و كثير منها سرق و عبث بها اللصوص. فقد تم الاعتداء على المواقع الثقافية و دور العبادة بشكل منهجي بهدف محو تاريخ و حضارة هذا الشعب التي تعود لحقب تاريخية غابرة، مثل الحضارة السومرية،

و تعتبر " اليونسكو" من أهم المنظمات الدولية التي تهتم بقضايا نهب الآثار على المستوى العالمي، و لعل أبرز مساعيها في هذا المجال ما تبذله لاسترجاع و حماية التراث العراقي من النهب و السرقة التي يتعرض إليها منذ الاحتلال الأمريكي له سنة2003 [1]. و قد شكلت المنظمة لهذا الغرض في نفس السنة لجنة دولية تضم متخصصين و ممثلين عن منظمات مهنية، مثل " الأنتربول"، و " المجلس العالمي للمتاحف". كما تمثل النصوص التشريعية " لمنظمة اليونسكو" في مجال سرقة الآثار مرجعا قانونيا لما يتعلق بحفظ الآثار و صيانتها[2].

إن الدور الذي أدته كل من هذه المنظمات الدولية (منظمة السياحة العالمية و منظمة التجارة العالمية و منظمة اليونسكو) وغيرها من المنظمات الإقليمية و المحلية الحكومية وغير الحكومية في عولمة صناعة السياحة فإنه ثمة عوامل أخرى ساهمت في التأثير على هذا القطاع و تسريع و تيرة عولمته، و هي تطور تقنيات الاتصال و المعلومات.

الحضارة الأكدية، الحضارة البابلية، و الأشورية و الإسلامية و كل الحضارات التي تعاقبت على هذا البلد منذ العصر القديم و الوسيط و الحديث، إذ لم يعثر بعد على 110 ألف قطعة نادرة منذ الغزو الأمريكي للعراق. و قد ساهمت عدة جهات وطنية (المساجد و جهود بعض المواطنين) و إقليمية (المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة، جامعة الدول العربية) و دولية (الأنتربول، المجلس الدولي للمتاحف " إيكوم"، منظمة اليونسكو، منظمة الجمارك العالمية، مكتب التحقيقات الفدرالي " أف بي آي " في استرجاع بعض من هذه التحف المسروقة، سيما من " المتحف الوطني العراقي" و من مختلف المواقع الأثرية المتواجدة في جميع أنحاء العراق. انظر شبكة الجزيرة نت، البحوث و الدراسات، الملفات الخاصة 2008، محمد عبد العاطي، " آثار العراق المسروقة" ، (جانفي2008)، ص2-5و14-15.

[1] المرجع نفسه، ص15.

[2] تتمثل النصوص التشريعية " لمنظمة اليونسكو" في مجال حفظ الآثار و صيانتها من السرقة في: اتفاقية " اليونسكو" الموقعة سنة 1970 بشأن وسائل منع و تجنب الاستيراد و التصدير و النقل غير المشروع لملكية الممتلكات الثقافية. و الاتفاقية الدولية لصيانة التراث العالمي و الطبيعي الموقعة سنة 1972. و الاتفاقية الدولية لاسترجاع الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة الموقعة سنة 1995. المرجع نفسه

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2023 المجلد: 06 العدد: 02 ص.ص: 1147-1173

الخاتمة:

تبين من خلال دراسة هذا المقال تعدد مفاهيم العولمة باختلاف وجهات نظر المفسرين لها، و الهيئات الإقليمية و الدولية. كما يلاحظ بأن هذه الظاهرة تتصف بالنمو السريع لتيارات التبادل و انتقال الأفراد و تدفق رؤوس الأموال العالمية، و بالأهمية المتزايدة للخدمات في التجارة الدولية، و في الاستثمار الأجنبي المباشر، و بتكامل أنماط الإنتاج على الصعيد العالمي، و بالتنسيق المؤسساتي بين البلدان فيما يتعلق بالسياسات التجارية والضرائب و الاستثمار، و ساعدها في ذلك تطور مختلف وسائل الاتصال، إذ أصبحت الإبداعات التكنولوجية في هذا المجال تساهم في الانخفاض المستمر في تكاليف النقل والاتصالات، و في تعميم أنماط الاستهلاك السائدة في البلاد الغنية، و نشر أنماطهم الثقافية و استلاب هوية سكان العالم الفقير الذين يجدون أنفسهم مدفوعين إلى الهجرة نحو هذه البلاد.

و قد انتشرت أدوات العولمة بشكل كبير و استولت من خلال آلياتها على كل شيئ، الشركات، الأسواق الكبرى، الاتصالات، العلم، و الثقافة، واستطاعت أن تخترق معظم الحصون الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الفكرية والعقائدية التي وضعتها المجتمعات لحماية مقوماتها من الغزو الغربي.

و أدت هذه الظاهرة في توسيع نطاق صناعة السياحة لتصبح نشاطا عالميا يحظى باهتمام الدول المتقدمة و النامية على حد سواء من خلال منظمات محلية و إقليمية ودولية، سيما منظمة السياحة العالمية و منظمة التجارة العالمية التي ساهمت كل منهما في إطار اختصاصاتها في تطوير هذا القطاع باستخدام أدوات العولمة المتمثلة أساسا في : تحرير خدماته، تطور وسائل المواصلات و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و دورها في تسهيل حركة السياح عبر مختلف مناطق العالم، و توفير إمكانية التواصل مع مختلف جنسيات السياح، و تزويدهم بالمعلومات و العروض السياحة و تمكينهم من الحجز عن بعد.

كما أسهمت عولمة السياحة من جانب آخر في تعميم نموذج الثقافة الغربية الأقوى، بل و إلى ذوبان الثقافات المحلية، لأن التأثير الثقافي يعتبر أسرع من أي تأثير آخر، و يشكل الفضاء الإعلامي و النسيج المعلوماتي أحد أهم أدوات العولمة التي تعتمد عليها في انتشارها و سيطرتها الاقتصادية و الثقافية، و الاجتماعية و السياسية.

و يتبين بأن السياحة يمكن أن تصبح إحدى الأدوات الفاعلة التي يمكن أن تجند لتوضيح الواقع الصحيح للقيم و الثقافات المحلية الأصيلة للمجتمعات، و أيضا كوسيلة مهمة للتصدي للحملات الإعلامية التي تسيء إليها، سيما مع تطبيق النظام العالمي لأخلاقيات السياحة الذي يسهم في تحقيق تنمية سياحية مستديمة و منضبطة، و عادلة على مستوى العالم.

قائمة المراجع:

الكتب:

1 – Kevin Methane, **Tourism in a Globalized Society**, (New York: Palgrave, 2001),

2 – عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية، واقتصاديات الدول النامية، (عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 1999).

3– صندوق النقد العربي، " التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، (2009).

الأطروحات:

1– عيشي صليحة، الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونسو المغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر سنة 2011/2010، ص255.

المقالات:

1– أنور ماجد عشقي، " ماهية العولمة و إشكالاتها "، أعمال ندوة الإرهاب و العولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (2002).

2- المجلة الإلكترونية " يواس أية (Journal USA)، " قضايا عالمية : تحديات العولمة "، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الاعلام الخارجي، فيفري 2006.

3- سمير أمين، " تحديات العولمة" صحيفة شؤون الأوسط، العدد 71، بيروت، أفريل1998.

4- المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة لندوة السياحة و العولمة، كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة و العولمة، أبها، (2004).

5- إسماعيل صبري عبد الله، " الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة الطريق، العدد4، دمشق، سبتمبر 1997.

6- فالح عبد الجبار، " إطلالة على مفهوم العولمة"، مجلة النهج، العدد، 46، بغداد، 2005/7/1.

7- محمد عادل التريكي، " أي منظور لمستقبل الهوية في مواجهة تحديات العولمة ؟ صحيفة الحوار المتمدن، العدد، 2801، بغداد، 1997/10/16.

8- عبد المطلب محمود، " العولمة و ثقافة الطفل العربي" دراسة مقدمة إلى مؤتمر العشرين للاتحاد العام للأدباء و الكتاب العرب، دمشق، 18-21 جانفي1997.

9- عبد العزيز إسماعيل الداغستاني، "" السياحة و العولمة ...هل ثمة علاقة؟ مجلة عالم الاقتصاد، العدد،147، السعودية، 1-4-2004.

10-سلطان أحمد الثقفي،" آثار الإرهاب على عولمة السياحة – الرؤية و المواجهة " أعمال ندوة الإرهاب و العولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002.

11-منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " البرنامج و الميزانية المعتمدان 2008-2009".

12-منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي"، باريس، أكتوبر 2005.

13-منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)، " اليونسكو.....التحديات العالمية"،سبتمبر2009.

14- Vesna Peric, ‘‘Tourism and Globalization’’, Proceedings of the 6th International Conference of the **Faculty of Management Kopek Congress Centre Bernard in**, Slovenia, (24–26 November 2005).

15-سعيد بن سويد النصيبي، " تحرير السياحة.....فوائد و سلبيات "، الأسواق العربية، نقلا عن صحيفة الخليج الإمارتية، (14 ماي2005) .

16- www.alaswaq.net/views/2007/05/14/7934.html

17-براحو سهيلة، رضا جاوحدو، " تداعيات العولمة الاقتصادية على تغيير الأنماط الاستهلاكية في الدول العربية"، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة و الإبداع: استراتجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الإدارية و المالية، الأردن، 15-2005/3/16.

18- Hoekman Bernard, ‘‘Tentative First Steps: An Assessment of the Uruguay Round Agreement on Services’’, Presented at The Uruguay Round and the Developing Economies, a **World Bank Conference**, Center for Economic Policy Research, London, (May 1995.

19-اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " حماية التراث الثقافي للشعوب حماية للهوية الثقافية"، مجلة الإنساني، العدد 47، 2010/2009.

المواقع الالكترونية:

1- **International Monetary Fund**, ‘‘Globalization: Threat or Opportunity’’? IMF Staff, (April 12, 2000). www.imf.org/external/np/exr/ib/2000/041200. htm#II

2- **World Tourism Organization**, ‘‘Collection of Tourism Expenditure Statistics’’, Op. Cit., p.

3- **World Tourism Organization**, ‘‘Facts & Figures: Tourism 2020 Vision’’. www.unwto.org/facts/eng/vision.htm

4- **World Tourism Organization**, Committed to Tourism, ‘‘Travel and the Millennium Development Goals’’, About UNWTO- History.

.....op=5؟www.unwto.or/aboutwto/his/en/his.php

[6]- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)، " اليونسكو في سطور: تاريخ المنظمة".

7- www.unesco.org/new/ar/unesco/about-us/who-we-are/history/

منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي"، باريس، أكتوبر 2005-

www.unesco.org/ar/home/resources-services/legal-instruments.

9- شبكة الجزيرة نت، البحوث و الدراسات، الملفات الخاصة 2008، محمد عبد العاطي، " آثار العراق المسروقة"، (جانفي2008).